

لكان محلول لذاته مثل ما سبق انما والعلية ما لا يحل وجوده في حال
 وجوده فاستحال ان يوجد محلول في ذلك ^{بأنه} لو لم يوجد هو الوجود بالذات
 ضرورة فيكون وجود الوجود بالذات قبل نفسه في هذا حال اما
 الثاني فلهذا نعتنه لو كان زائدا على حقيقة المكان معول
 لذاته والعلية فالتك من حقيقة لذات الوجود المعول فلهذا وجد المعلول
 فيكون التعيين حاصل قبل نفسه وهو **فصل**
 في وجوب الوجود ولو فرض وجودين واجبي الوجود وكان
 مشتركين في وجوب الوجود وتمايزين بالمرتبة الاخرى
 به الاعتقاد اما ان يكون تمام الحقيقة اوليكون لا يسيل الى
 الادل لان الاعتقاد ان كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود
 لا مشتركة خارجا عن حقيقة كل واحد منهما هو ما بين ان وجوب
 الوجود نفس حقيقة واجبي الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة
 ان تصفة وجوب الوجود ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة
 فلهذا يكون اشتراك وجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود
 ان يظهر من نفس كل منهما ان تصفة الوجود تامة بين

قوله من حيث ان لا يقع في الوجود
 نفس حقيقة واجبي الوجود

بين اشتراكها في وجوب الوجود وتمايزهما بتام الحقيقة ولا
 الى ان في ذلك كل واحد منهما يكون مركبا مما لا يشتركون
 به الاعتقاد وكل مركب محتاج الى غيره اي جزئيه فيكون
 لذاته هفت فيه بحيث ما سبق من ان التركيب الموجب
 للمكان هو التركيب الخارج الى الذي هفتي قبله لا يجوز ان يكون
 ما به الاعتقاد لانه لا يوافقا لصحة يلزم التركيب **فصل**
 ذلك في وجوب ان يكون التعيين خارجا وهو فلهذا
 باليه ان القول يمكن توجيه كلامه الى ما لا يتوجه عليه ذلك
 يقوله ولكن ما به الاعتقاد تمام الحقيقة فهما ما جزوا ما
 وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على
 من الجزئ والقبض اما على الثاني فمن الحقيقة والتعيين
 ما بينه من ان التعيين نفس حقيقة واجبي الوجود وكذا في ثبات
 توجيهه فان التعيين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك
 الماهية منحصر في الشخص بالضرورة اقول فيه نظر لان المعنى
 عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة